مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830

المجلد التاسع / العـدد الثاني
(8 رجب 1447هـ/ 28 ديسمبر 2025م)، ص 89– 112

المواقف المتباينة لفقهاء الغرب الإسلامي من إحراق الإحياء للغزالي

" عرض وتحليل "

The Divergent Positions of Jurists of the Islamic West on the Burning of al-Ghazali's Ihya: A Presentation and Analysis

[1] ط.د/ بن العيطر مصطفى Benlaitar Mustapha [2] أ.د/عيفة الحاج Aifa Alhadj

[1] جامعة الجزائر 2 (أبو القاسم سعد الله). مخبر المخطوطات.

Université d'Alger 2 Abou el Kacem Saâd Allah

[2] جامعة الجزائر 2 (أبو القاسم سعد الله) Elhadj.aifa@univ-alger.dz

المؤلف المرسل: **ط.د/ بن العيطر مصطفى**. البريد الالكتروني: **mustapha.benlaitar@univ-alger2.dz**

تاريخ الاستلام: **13 /08/2025** تاريخ القبول: **04 /12/2025** تاريخ النشر: **28/ 12/ 2025**

الملخص: تتناول هذه الدراسة مختلف المواقف التي شهدها الغرب الإسلامي حول إحراق كتاب إحياء علوم الدين للغزالي زمن المرابطين عرضا وتحليلا، حيث حاولنا الوقوف على ذلك الجدل وأبعاده الحقيقية منذ وصول الكتاب إلى الغرب الإسلامي وصدامه بالبيئة المغربية المرابطية، وهذا البحث يتناول بالتحقيق خصائص البيئة التي احتضنت تفاعل كتب الغزالي مع فقهاء الغرب الإسلامي، ومدى التباين الذي أبداه المتفاعلون تأييدا لقرار السلطة المرابطية إحراق الإحياء أو معارضة لذلك القرار، لقد أردنا تحليلا لا يفترض وجود مسكوت عنه بدون دليل، ولا يتجاهل تصريحات الفاعلين في الأحداث، ناقشنا مبررات تأييد المصادرة ومعارضتها من الفلسفة إلى الباطنية مرورا بضعف أحاديث الإحياء والصراع بين علماء السلطان والزهاد، ثم ظهور الموحدين في الأحداث، وأخيرا اجتهدنا في الخروج بنتائج مبررة على قدر ما استطعنا تمنعنا من السطحية الجافة وتمنعنا بالمقابل من اختزال أحداث تاريخية عميقة المدلول سياسيا ومذهبيا وعقديا في صراعات شخصية ضيقة.

الكلمات المفتاحية: أبو حامد الغزالي، الإحياء، المصادرة، حرق الكتب، فقهاء الغرب الإسلامي.

Abstract:

This study analyzes the diverse scholarly positions in the Islamic West concerning the Almoravid burning of al-Ghazali's Ihya Ulum al-Din. The research examines the controversy's origins and dimensions following the text's arrival and confrontation with Almoravid intellectual culture. We investigate the scholarly environment that shaped interactions between al-Ghazali's works and Maghribi jurists, documenting varying responses from supporting to opposing the confiscation order. Our methodology avoids unfounded assumptions while incorporating contemporary testimonies from historical actors. The analysis explores justifications for both positions: philosophical concerns, esoteric influences, weak hadith transmission in the Ihya, and tensions between court scholars and ascetics. We also examine the Almohads' role in these events. Our conclusions aim to transcend superficial interpretations while avoiding reductive explanations that diminish complex political, sectarian, and doctrinal developments to mere personal rivalries

Keywords: Abu Hamid al-Ghazali; the Ihya; Jurists of the Islamic West; Confiscation; Book burning

1. مقدمة:

يعد كتاب "إحياء علوم الدين" لأبي حامد الغزالي (505هـ/1111م) من أكثر الكتب إثارة للجدل في التاريخ الإسلامي، فلقد أثار حوله العديد من النقاشات في زمانه وإلى اليوم، أثار الفلاسفة والفقهاء والمتكلمين والمتصوفة وحتى أصحاب السلطان، وقد استمد جاذبيته لاستفزاز كل هذه النخب من شخصية أبي حامد ورحلته في طلب الحقيقة، ومن المشروع الذي حمله بين صفحاته في إحياء علوم الدين بطريقة الغزالي، وليس أخيرا من كونه شاملا موجها لعامة المسلمين قبل علمائهم.

كان الغرب الإسلامي زمن المرابطين أكثر أيام الإحياء جدلا، وذلك لما وجد الإحياء بيئة رفضته سلطتها رفضا ألقى به في أتون النيران، واختلف فقهاؤها ما بين مستنكر لقرارات المصادرة معارض لها، وما بين مؤيد لها مبرر لحكمها، فجرت نقاشات كبيرة، ومحارق كثيرة، وفتاوى من كلا الجانبين أظهرت تباينا حادا حول عمليات الإحراق والكتاب. وتأتي هذه الدراسة لعرض هذا التباين وتحليله بقصد فهم أعمق

وأكثر تحقيقا لمواقف الفقهاء، فنتحرى الأساس الذي تباينت بشأنه الآراء، ودور الاتهامات المعلنة مثل الفلسفة والباطنية وضعف الأحاديث في اتخاذ المواقف، ودور الدوافع المضمرة التي نبّه عليها الكثير من الباحثين، مؤملين الخروج بنتائج أكثر توثيقا وأهمية لما جرى بين الفقهاء.

سنختار لهذا الدراسة ردود الفعل حول الإحراق، فنستثني فقهاء لم تصل أخبار مواقفهم، ونأخذ فقهاء النصف الأول من القرن السادس، أي منذ قرار الإحراق إلى نهاية دولة المرابطين، ونريد للدراسة أيضا أن تناقش الاعتراضات على كل الآراء، وتحاول استكشاف الدوافع والذرائع وراء كل موقف.

2. محاكمة الإحياء في الغرب الإسلامي وإدانته:

1.2.وصول الإحياء إلى الغرب الإسلامي:

وصل الإحياء إلى بلاد المغرب الإسلامي بعد أن سبقه صيته وصيت صاحبه أبي حامد الغزالي، وقبل أن يحدث أي جدل بشأنه تداوله أهل المغرب والأندلس لسنوات،[1] فمنذ وصول النسخ الأولى على أيدي بعض الرحالة وطلاب العلم المغاربة، أخذ أهل العدوتين بالاهتمام به، وتلقفه أهل التصوف خاصة، بل وجعلوه مرجعا لهم، وإذا ما وافقنا أن عودة أبي بكر ابن العربي، وهو أحد تلاميذ أبي حامد من رحلته المشرقية سنة (495هـ/1102م)، ستكون غير مستبعدة لوصول الإحياء إلى بلاد المغرب،[2] إن لم يكن قد وصل قبلها، ثم أخذنا أدنى تاريخ تورده المصادر لعمليات الإحراق وهو عام (500هـ/1107م)،[3] فنستطيع أن نقدر هذه الفترة التي سبقت عمليات الإحراق بأكثر من خمس سنوات.

وجد الإحياء دولة مرابطية مستقرة، وعلى تناغم تام بين السلطة السياسية والفقهاء المالكية، ولا عجب في ذلك فدولة المرابطين كانت أصلا قد قامت على عقيدة دينية صلبة، وقد حافظت على هذا الطابع معظم فترات حياتها،[4] إذ حافظت السلطة على تحالف وثيق مع الفقهاء الذين كانوا يمثلون هيئة لها رسوخ في المجتمع، ولهم سلطة روحية كبيرة ونفوذ واسع في حياة سكان الدولة آنذاك.[5]

2.2. الحالة المرابطية التي تفاعلت مع الإحياء: يمكن رصد جملة من خصائص الحالة المرابطية التي تفاعلت مع الإحياء والتي تساعدنا على فهم لماذا دخل الكتاب دائرة تعرض فيها للمحاكمة ثم الإدانة، وأغلب هذه الخصائص تشكلت من طريقة تأسيس الدولة، والمرجعية التي اختارتها، ثم شخصية الأمراء الأوائل الذين حكموها.

- اتفاق كلي للمرابطين مع المذهب المالكي، ولم يكن الغزالي الذي كان شافعيا من مذهبهم، وقد رأى بعض الباحثين أنه من الطبيعي أن تقابل كتب المذاهب الأخرى بالاضطهاد والمعارضة.[6]

- كان الانسجام المرابطي مع المالكية الفروعية، فمنذ انتشار المدونة وتأثيرها على كامل المجال الفقهي آنذاك، أصبح الفقهاء يفضلون علم الفروع، وقد ذكر المراكشي في المعجب أنه لم يكن الفقيه ليحظى بالمنزلة عند الأمير إلا من كان منهم بارعا في الفروع، وكانت هذه حال بلاد المغرب حينها، ليأتي الغزالي وينتقد صنفا من علماء الدين لعصره، الذين ذكر أنهم لا يقتدون بالأئمة الكبار من أصحاب المذاهب: "أن ما ذكرناه ليس طعنا فيهم، بل هو طعن فيمن أظهر الاقتداء بهم، منتحلا مذاهبهم، وهو مخالف لهم في أعمالهم وسيرهم"،[7] وانتقد بعض الفقهاء الفروعيين بقوله: "وهي التشمير والمبالغة في تفاريع الفقه... وهذه الخصلة الواحدة تصلح للدنيا والآخرة...وهيهات أن تقاس الملائكة بالحدادين".[8] فذهب بعض الباحثين إلى أن الإحياء بانتقاداته قصد من ضمن ما قصد هذا النمط الفقهي المرابطي، وأن فقهاء المرابطين عدّوا أن الإحياء وكتب الغزالي تهديدا لطريقتهم ومكانتهم ونفوذهم.[9]

- وصف المرابطون بالحجر على حرية كل فكر يخالف ما هم عليه، وتمثل ذلك في تعقب ومطاردة كتب الأصول[10] والفلسفة وعلم الكلام، وقد كان ذلك عن طريق رسائل يوجهها الأمراء للقضاة والعمال، مثل رسالة الأمير تاشفين بن علي، والتي ضمنها التأكيد على أن مدار الفتيا، ومجرى الأحكام والشورى، على ما اتفق عليه سلفهم الصالح من الاقتصار على مذهب إمام دار الهجرة مالك ابن أنس، وأضاف أنه لا يحرم ولا يحلل إلا به، وأن كل من مال عنه، فإنما قد ركب رأسه واتبع هواه، وأن على كل القضاة أن لا يخالفوا المذهب. ثم ينطلق إلى التحذير من أصحاب البدع وكتبهم متى عثر عليها، وخص كتب أبي حامد

الغزالي بالذكر، والتحقيق مع من يشتبه أنه يحوزها، بأن يحلف لنفي كتمانها، وفي هذه الرسالة أيضا تواصل الأمر بإحراق النسخ التي استطاعوا الوصول إليها.[11]

- ميل المرابطين إلى حياة الجهاد والخشونة والتشدد، وهذا لأنهم يعتمدون الحماسة الدينية،[12] وتميز قادتهم بالشجاعة والإقدام في الحروب، وكانت حياتهم نشطة عسكريا، فإذن حياة التصوف والانعزال والمبالغة في عدم المشاركة في الحياة العامة، تتناقض مع الروح الجهادية المرابطية، وسيكون انتشار الإحياء للغزالي في المغرب والأندلس تحديا كبيرا سيواجهونه، لما يدعو إليه من أفكار صوفية.

- شخصية الأمير علي بن يوسف، وهي شخصية الرجل التقي الورع العابد، يقرب إليه العلماء ومجالسه عامرة بهم، حسن السيرة، بعيد عن الظلم، تقترب شخصيته من المتعبد المتبتل أكثر من الملك المتغلب،[13] وهو بهذا القرب من العلماء كثير السماع لهم والاقتداء بهم،[14] بل إنه رد جميع الأحكام إليهم،[15] فكان نفوذ الفقهاء في عهده من العوامل التي جعلت القرار بمصادرة الإحياء يتخذ بيسر شديد، حيث وصف بعض الباحثين ليونة الأمير علي ابن يوسف بالخضوع الأعمى، ووصف نفوذ الفقهاء بالديكتاتورية الدينية.[16]

- موقف المرابطين من علم الكلام والفلسفة، فقد قبح فقهاء المرابطين علم الكلام وجعلوه بدعة في الدين وحرموا الخوض فيه، وأمروا بهجر من يخوضون فيه،[17] وذكر الذهبي أن الفلسفة في زمن علي بن تاشفين أهينت، وتعرض الكلام للمقت،[18] ورغم أن الغزالي هاجم الفلسفة في كتبه، إلا أنه عُدّ من الفلاسفة من طرف أغلب علماء عصره وغير عصره، وأما علم الكلام فالغزالي من أئمته، وقد صرح إنما المقصود من علم الكلام حفظ عقيدة أهل السنة وحراستها عن تشويش أهل البدع.[19]

3.2. تطبيق قرار المصادرة: يبدو أنه بعد اطلاع الفقهاء والقضاة المرابطين على إحياء علوم الدين للغزالي وما فيه، اتخذ قرار جماعي[20] بمصادرته بالإحراق أو الإغراق، وهنا برزت شخصيتان رئيستان في هذه الإدانة، الأولى هي شخصية القاضي أبوعبد الله مُحَمَّد بن حمدين (508هـ/1114م)، والذي كفر جميع من

قرأه وعمل به، وأغرى به السلطان، واستشهد بالفقهاء فأجمعوا على حرقه،[21] ويذكر الذهبي وهو يصف هجوم القاضي ابن حمدين على الغزالي وكتبه: "كان يحط على الإمام أبي حامد في طريقة التصوف، وألّف في الرد عليه".[22] والشخصية الثانية هي شخصية الأمير علي بن يوسف الذي أصدر القرار ببدء عملية المصادرة ومتابعة المخالفين، و"كتب بهذا الأمر إلى أهل مملكته في سائر الأمصار والأقطار".[23]

كانت عمليات الإحراق تتم في الأماكن العامة، ويحلف الناس أنهم لا يكتمون امتلاكها بأيمان مغلظة، وأضيف إلى مشاهد الإحراق رمزية وجود جماعة من أعيان الناس،[24] فيؤتى بالنسخ وتشبع بالزيت في رحبات المساجد، مثل ما حدث في قرطبة،[25] ومراكش،[26] ثم تسعر فيها النار.

لم يقتصر المرابطون وفقهاؤهم على كتاب الإحياء، بل تعدت أوامر المصادرة إلى كل كتب الغزالي،[27] ولم تحصل الأوامر بمطاردة هذه المؤلفات مرة واحدة، بل كانت رسائل السلطة إلى أمصار المغرب تذكر بالوعيد الشديد وبالعقوبات في حق المخالفين، حتى فترة حكم الأمير تاشفين بن علي، وهذا جزء من نص رسالته إلى عماله: "... ومتى عثرتم على كتاب بدعة أو صاحب بدعة، وخاصة وفقكم الله كتب أبي حامد الغزالي، فليتتبع أثرها، وليقطع بالحرق المتتابع خبرها...".[28]

وكما رأينا أن مصادرات الإحياء وكتب الغزالي لم تكن حدثا معزولا، بل كانت حدثا بارزا صنع صدى كبيرا، لما للغزالي من سمعة ومحبين، ولما له من منتقدين، كانوا من أبرز فقهاء المغرب والأندلس، وقد صنعت ردود فعل متباينة، سنحاول عرضها وتحليلها فيما يلي من هذه الدراسة.

3. عرض المواقف المتباينة لفقهاء الغرب الإسلامي من الإحراق:

1.3. فقهاء مؤيدون للإحراق:

- أبو عبد الله مُحَمَّد بن حمدين (508هـ/1114م):[29] مؤيد للإحراق.

سبقت الإشارة إلى أن ابن حمدين هو قاضي قرطبة وأنه أول من أفتى بعدم جواز تداول وقراءة الإحياء بل إنه أفتى بحرقها،[30] وتزعم الفقهاء في إقناع الأمير بإصدار القرار.

- القاضي مروان بن عبد الملك (512هـ/1118م):[31] مؤيد للإحراق.

كان القاضي ابن عبد الملك قاضيا على المرية، وقد وافق حكمه على كتاب الإحياء حكم قاضي قرطبة ابن حمدين، فأفتى بإحراقه، ويبدو أنه واجه معارضة بعض الفقهاء من المرية الذين رفضوا حكمه.[32]

- أبو بكر مُحَمَّد بن الوليد الطرطوشي (520هـ/1126م):[33] مؤيد للإحراق.

أعلن رأيه صراحة في إحراق الإحياء في رسالة بعث بها إلى سائل من الأندلس يستفتيه حول الإحياء، وهذا جزء منها: "... وأما ما ذكرت من إحراق الكتاب، فلعمري إذا انتشر بين الناس من لا معرفة له بسمومه القاتلة، خيف عليهم أن يعتقدوا صحة ما فيه، فكان تحريقه في معنى ما حرقته الصحابة من صحف المصاحف التي تخالف المصحف العثماني".[34]

- القاضي عياض اليحصبي (544هـ/1149م):[35] مؤيد للإحراق.

والقاضي عياض وصف الغزالي بأنه ذو أنباء شنيعة، ووصفه بالغلو في طريقة التصوف، وذكر إحراق مؤلفات الغزالي فقال: "ونفذ أمر السلطان عندنا بالمغرب بإحراقها والبعد عنها، فامتثل لذلك".[36]

وتخبرنا أغلب المصادر التي غطت الحادثة أن هناك إجماعا[37] من فقهاء قرطبة والمرية ومراكش وغيرها، على اعتبار عمليات الإحراق واجبا شرعيا، وبالتالي هناك الكثير من الفقهاء –غير الذين ذكرناهم– يؤيدون قرار الأمير دون أن تحتفظ صفحات التاريخ بأسمائهم.

2.3. فقهاء متحفظون على الإحراق:

- مُحَمَّد بن علي المازري (536هـ/1141م):[38] منتقد للغزالي متحفظ على الإحراق.

ذكر المازري أنه سئل عن رأيه في الإحياء فقال: "في استعلام مذهبنا في الكتاب المترجم بـ إحياء علوم الدين... فأنا أقتصر على ذكر حال الرجل..."،[39] وألف كتابا سماه الكشف والإنباء عن كتاب الإحياء،[40] ومدح الغزالي قليلا، وانتقده كثيرا.

- **أبو بكر مُحَمَّد بن العربي** (543هـ/1148م):[41] منتقد للغزالي متحفظ على الإحراق.

يتميز ابن العربي بأنه تلميذ للغزالي، ورغم انتقاداته الكثيرة لشيخه إلا أنه احتفظ له بالتقدير والتبجيل، ولازال يجل مقامه حتى في أثناء توجيه النقد له، كمثل قوله: "قال شيخنا أبو حامد قولا عظيما، انتقده عليه العلماء"،[42] وكأنه لا يريد أن يكون هو المنتقد بل من ينقل عنهم، ثم يختم نقده: "ونحن وإن كنا نقطة في بحره، فإنا لا نرد عليه إلا بقوله".[43]

لا يستبعد أن يكون أغلب فقهاء النصف الأول من القرن السادس الهجري من المتحفظين على قرارات الإحراق، دون أن يكونوا على توافق تام على ما جاء في الإحياء، وهذا طبيعي فالنقد والردود كانت أكثر من كافية بالنسبة للكثير منهم، مثلما حدث في بقاع أخرى من العالم الإسلامي، ممن لم تصل بهم الأمور حد المصادرات العلنية، والعقوبات على المخالفين.

3.3.فقهاء معارضون للإحراق:

- **مُحَمَّد بن تومرت** (524هـ/1130م):[44] معارض للإحراق.

جعل ابن تومرت من نفسه عدوا للمرابطين، وجعل من نفسه معارضا للإحراق، وقد أظهرت رواية ابن القطان أنه استفاد من فعلة المرابطين بإحراق كتب الغزالي في دعوته أيما استفادة، فأظهرت أنه جاء للمغرب متسلحا بدعوة أبي حامد الغزالي بذهاب دولة المرابطين وتمزيقها على يده هو بالذات،[45] ومهما تكن صحة خبر وجود ابن تومرت في مجلس الغزالي أثناء وصول خبر الإحراق إليه، فإنه استغل الحادثة للانتصار لدعوته التي أطلقها في المغرب بعد ذلك.

- **علي بن مُحَمَّد بن عبد الله الجذامي** (509هـ/1115م):[46] معارض للإحراق.

كان علي بن مُحَمَّد الجذامي يظهر رفضه القاطع لعمليات الإحراق، وقد روي عنه أنه أغضب قاضي قرطبة ابن حمدين[47] وقاضي المرية مروان ابن عبد الملك بسبب رفضه المعلن،[48] وأصدر في ذلك فتيا بأن من يحرق كتب الغزالي تجب عليه تعويض قيمتها بعد أن يؤدب.[49]

- أبو مُحَمَّد عبد الله المليجي (540هـ/1145م):[50] معارض للإحراق.

ظهرت معارضة أبي مُحَمَّد المليجي للإحراق في خبر نقله ابن الزيات: "لما أفتى الفقهاء بمراكش بإحراق كتاب الإحياء، سأل أبو مُحَمَّد عن الذين أفتوا بإحراقه، فكان كلما سمي له واحد منهم دعا عليه، ثم قال والله لا أفلح هؤلاء القوم الأشقياء، فما انقضى شهر حتى مات جميع أولئك الفقهاء".[51]

- أبو الحسن علي بن حرزهم (559هـ/1164م):[52] معارض للإحراق.

كان ابن حرزهم في بداية الأمر قد وافق الفقهاء في أن الإحياء بدعة، وقد صرح بأنه عزم على إحراقه، ثم يواصل رواية كيف أنه عدل عن رأيه وتاب: "... فلما نمت رأيت قائلا يقول جردوه واضربوه حد الفرية، فضربت ثمانين سوطا، فلما استيقظت جعلت أقلب ظهري فوجدت ألما شديدا، فتبت إلى الله مما اعتقدت"،[53] ويخبرنا أنه بعد ذلك أعاد مراجعة الإحياء فوجده موافقا للكتاب والسنة.

- أبو الفضل يوسف بن النحوي (513هـ/1119م):[54] معارض للإحراق.

من أكثر العلماء انتصارا للغزالي، وقد بلغ به الأمر أن كتب إلى السلطان ينكر عليه قرار الإحراق،[55] وكان يفتي بأن الأيمان المغلظة التي كان عمال السلطان يأخذونها من الناس لا تلزم في شيء، وهي أيمان باطلة، ويذكر ابن قنفذ أن فتاويه بلغت الغزالي فسر بها، وشكره عليها.[56]

نقلت لنا المصادر بعض أسماء المعارضين الآخرين لقرارات الأمير والفقهاء باختصار، وجاءت هذه الإفادات بشكل إقرار لفتوى معارضة الإحراق التي أطلقها مُحَمَّد ابن عبد الله الجذامي سابق الذكر، ومن هؤلاء أبوبكر عمر بن الفصيح (507هـ/1113م)، وأبو القاسم بن ورد (540هـ/1146م).[57]

4. تحليل ومناقشة المواقف المتباينة للفقهاء:

لفهم أعمق لطبيعة المواقف الفقهية في الغرب الإسلامي حول إحراق الإحياء وخلفياتها، سنتطرق إلى أهم النقاط التي قد تكون محركة لهذا الجدل من جهة المؤيدين أو المعارضين أو الذين اتخذوا موقفا وسطا بينهما.

1.4. انتقاد علماء السلطان ودوره في تكوين الموقف المؤيد للإحراق:

نجد أن الكثير من الباحثين المعاصرين يجعلون من هذه النقطة أهم ما دفع الفقهاء المغاربة لتأييد إحراق الإحياء أو الإفتاء بإحراقه،[58] ومبررات هذا التصور تكمن في أن أهل التصوف خاصة، وفي إطار ذمهم للدنيا والزهد فيها، ينكرون على الفقيه إذا تقرب من السلطان وطمع فيه.

والغزالي قال عن نفسه في كتابه المنقذ من الضلال بأنه اختار طريق التصوف والزهد والبعد عن الدنيا،[59] واللافت للنظر أن الغزالي انتقد كثيرا العلماء الذين يتقربون من الأمراء ويترددون مجالسهم، وطعن في فقهاء سماهم "علماء الدنيا"، بقوله: "فأما علماء الدنيا فيدخلون ليتقربوا إلى قلوبهم، فيدلونهم على الرخص، ويستنبطون لهم بدقائق الحيل طرق السعة، فيما يوافق أغراضهم".[60]

فهل وخز هذا الطعن والتجريح فقهاء البلاط المرابطي كما يؤكد ابن الزيات في التشوف، بقوله: "وما طعن عليه إلا علماء الدنيا"،[61] أم علينا أن نقلل من قيمة هذه الفرضية التي قد تواجه بعض الاعتراضات، والتي أولها أن الإحياء وكتب الغزالي كتبت في المشرق بعيدا عن التلميح لفقهاء المرابطين، وثانيها أن زمن كتابتها يوافق بدايات المرابطين وعهد يوسف بن تاشفين الذي أيده الغزالي بالفتوى ضد أمراء الطوائف،[62] وثالث اعتراض، وقد يكون أهمها أن داعمي الإحراق لم يكونوا كلهم من فقهاء السلطة المرابطية، فهذا الطرطوشي أصدر آراءه بخصوص الإحياء والغزالي من الإسكندرية، ولم يكن مقربا –وهو الفقيه المالكي– للبلاط الفاطمي، وغيره من الذين أثبتوا مخالفتهم للغزالي في المشرق والمغرب، وحتى أيام الموحدين[63] الذين بنوا دولتهم على انتقاد المرابطين.

قد لا نتجاهل رأي ابن الزيات والكثير من المتصوفة، بأن فقهاء المرابطين من حبهم للدنيا كرهوا كتابات وتجريح الغزالي لهم، فأيدوا الإحراق، غير أن هذا التبرير لا يبدوا كافيا إذا نظرنا للاعتراضات السابقة ثم نظرنا إلى حجم أحداث المصادرة ومستواها.

2.4 . تصوف الغزالي ودوره في تكوين الموقف من الإحراق:

دور التصوف في تكوين الموقف حول حوادث الإحراق واضح جلي، وهذا لأن كل اللاعبين في الأحداث تكلموا عنه، فنجد أن الغزالي يعترف بتصوفه، ثم نجد الفقهاء الذين أيدوا عمليات المصادرة يتهمونه انطلاقا من نقدهم لتصوفه، ثم نجد الذين عارضوا المصادرات ينتصرون له، لأنهم من المتصوفة غالبا.

سبقت الإشارة إلى أن متصوفة المغرب والأندلس جعلوا من الإحياء عند وصوله مرجعا، فها هو أبو الفضل بن النحوي (513هـ/1119م) يقول عن أسفار من كتاب الإحياء: "وددت لو أني لم أنظر في عمري سواها"[64]، فكان بعضهم يحفظونه ويدرسونه،[65] ويروي ابن قنفذ وابن الزيات الكثير من القصص التي تدل على تعظيم متصوفة العدوتين لأبي حامد كمثل الرؤى في المنام، وغيرها من القصص.[66]

فكان موقف المتصوفة معارضا للإحراق بوضوح شديد، ومعارضا للسلطة دون تحفظ، ومن ذلك موقف علي بن عبد الله الجذامي (509هـ/1115م) الذي خالف قاضي المرية بفتواه –كما سبق ذكره–، ومن ذلك أيضا وصف أبي مُحَمَّد عبد الله المليجي (540هـ/1145م) الفقهاء الذين أصدروا فتيا الإحراق بالقوم الأشقياء، ولخص السيوطي نظرة الصوفية للفقهاء المؤيدين للإحراق بقوله: "لم ينالوا أحوال النقباء، ومراتب النجباء، وخصوصية البدلاء، وكرامة الأوتاد...، ولو عرفوا أنفسهم لظهر لهم الحق".[67]

أما الفقهاء المؤيدون للإحراق فقد حملت لنا المصادر تبريراتهم من ناحية رفضهم لما جاء به الإحياء من طريقة التصوف، مثل ما ذكره القاضي عياض: "والشيخ أبو حامد ذو الأنباء الشنيعة... غلا في طريقة التصوف، وتجرد لنصرة مذهبهم، وصار داعية في ذلك"،[68] ومثل قول ابن حمدين: "... شغفا بالشرعة الغزالية

والنحلة الصوفية... التعصب لأبي حامد إمام بدعتهم، فأين هو من شنع مناكيره، ومضاليل أساطيره، المباينة للدين".[69]

ونستطيع أن نذكر بعض الأمثلة عن أقوال الغزالي الصوفية التي رفضها الفقهاء المؤيدون للإحراق:

- تفسير الغزالي للفناء والإتحاد، فإذا كان الغزالي قد جعل أصل الإتحاد باطلا، فإنه جعل له طريقا يكون فيها مقبولا وهي طريق التجوز، مثل تجوز الشعراء في الاستعارة كان يقول أحدهم "أنا من أهوى ومن أهوى أنا، نحن روحان حللنا بدنا"، فهو لا يعني حقيقة الاتحاد، وإنما يعني استغراق الهم به، كما يستغرق الهم بنفسه.[70]

- رأي الغزالي في الخلوة وأنها يجب أن تكون قادرة على عزل الحواس عن مكدرات الدنيا، بأن تكون في مكان مظلم أو أن تكون بأن يلف رأسه بثوب حتى يغطي حواسه، ويضيف الغزالي أن هذا الفعل كفيل بجعل المختلي يسمع نداء الحق، ويشاهد جلال الحضرة الربوبية، مثلما كانت خلوة النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع يا أيها المزمل، ويا أيها المدثر.[71]

- قول الغزالي إن في العلم أسرارا لا تكشف، وإن الخوف من كف العلم عن الناس أقل من الخوف في بث العلم إلى غير أهله.[72]

- ذكر الغزالي بأن المتصوفة في مكاشفاتهم، يصل بهم الحال إلى حد أنهم في يقظتهم يشاهدون الملائكة وأرواح الأنبياء، ويسمعون أصواتا ويقتبسون منها فوائد.[73]

ولجعل تصوف الغزالي محور النقد في موضوعنا علينا أن نجيب على اعتراض مهم وهو أن بعض المصنفات الصوفية كانت منتشرة في البلاد وتحت سلطة المرابطين، ولم تكن تتعرض لهذا النوع من المصادرة، فوجب علينا إذن أن نستمر في تتبع باقي الاتهامات ونستكشف إلى أي مدى كانت سببا في الموقف المؤيد للإحراق أم أنها ذرائع تخفي أسبابا أخرى.

مجلة المفكر
EISSN 2661-7498
ISSN :2543-3830

المجلد التاسع / العـدد الثاني
(8 رجب 1447هـ/ 28 ديسمبر 2025م)، ص 89– 112

3.4 الغزالي والفلسفة ودورها في تشكيل الموقف من الإحراق:

اشتهر الغزالي بأنه ما درس علما إلا أصبح إماما فيه، فدرس الفلسفة دراسة الباحث عن الحق، وأنتجت دراسته كتابين صريحين، مقاصد الفلاسفة وتهافت الفلاسفة، ونستطيع أن نختصر موقف الغزالي من الفلسفة بأنه جزأّها وصنفها، وأخذ منها بأجزاء ذكر أنها لا تتعارض مع الدين مثل المنطق، وأجزاء حذر منها وأخذ منها بتحفظ مثل الطبيعيات، ورفض أجزاء أخرى وكفّر أصحابها مثل الإلهيات،[74] وهو بهذا جعل من نفسه فيلسوفا عند البعض وهادم الفلسفة عند البعض.

وإذا رجعنا إلى الغرب الإسلامي ونظرة الفقهاء إليه فسنجد أن نقد الغزالي للفلسفة لم يشفع له عندهم، بأن يخرجوه من دائرة الفلاسفة الذين كانوا غالبا ما يبدعونهم أو يكفرونهم، ويعبر تلميذ الغزالي أبو بكر بن العربي عن نظرته لأستاذه في تناوله للفلسفة بأن قال: "شيخنا أبوحامد بلع الفلاسفة، وأراد أن يتقيأهم، فما استطاع".[75]

أظهر العلماء المؤيدون للإحراق انتقادات حادة منها ما عبر عنه أبو الوليد الطرطوشي بأنه انسلخ من الدين بطعنه في الفقهاء بمذاهب الفلاسفة ورموز الحلاج، وشبك كتابه الإحياء بمعاني رسائل إخوان الصفا[76]، ويفسر المازري ما وصفه بأنه جرأة على المعاني، وتسهيل للهجوم على الحقائق وعدم الخوف من مخالفة الأئمة المتبعين عند الغزالي بقوله: "ذلك أنه قرأ علم الفلسفة قبل استبحاره في فن أصول الدين"،[77] ويبدوا أن الفقهاء لم يوافقوا الغزالي في استعمال الفلسفة لنقد الفلسفة والانتصار للدين.[78]

ومن أمثلة أقوال الغزالي الفلسفية التي أنكرها خصومه:

- نقل عن الغزالي أنه يقول ليس هناك إبداع أكثر من الذي خلق الله عليه الكون، وخلق الكون هو نهاية القدرة، وليس في القدرة أبدع من هذا العالم، ولو كان هناك قدرة لخلق أبدع وادخر ولم يفعل لكان ذلك بخلا وظلما،[79] ولكن هذا القول بهذا المعنى مختلف في نسبته للغزالي.[80]

- قول منسوب للغزالي: "من مات بعد بلوغه ولم يعلم أن البارئ قديم، مات مسلما إجماعا"،[81] ويظهر هذا الرأي للغزالي احترازه الشديد في التكفير بينما ينتقده الفقهاء مثل المازري بقوله: "من تساهل في حكاية هذا الإجماع الذي هو أقرب ما يكون بعكس ما قال، فحقيق أن لا يوثق بما نقل"، وهذا الخلاف هو أقرب للخلاف الفقهي منه إلى الفلسفي، فالمازري والغزالي أشعريان ويقولان بقدم البارئ وحدوث الكون، والاختلاف هنا في ادعاء حدوث إجماع من طرف الغزالي حسب وجهة نظر الناقدين له من الفقهاء.

- قول الغزالي في مقدمة كتابه المستصفى -وقد كانت مقدمة في المنطق- أن هذه المقدمة "هي مقدمة العلوم كلها، ومن لا يحيط بها، فلا ثقة له بعلومه أصلا"،[82] وربما هذا ما قصده الطرطوشي بقوله إن الغزالي يطعن في الفقهاء بعلوم الفلاسفة.[83]

لو استعرضنا مواقف الغزالي وآرائه الفلسفية الأخرى والتي أثارت جدلا، فإننا سنجدها غالبا صنعت الجدل بين الغزالي وفلاسفة آخرين لا علاقة لهم بالفقهاء، بل إننا سنجد أن الغزالي في جل خلافه مع الفلاسفة يتطابق رأيه وينتصر لأغلب الفقهاء وخاصة منهم الأشاعرة ضد الفلاسفة.

4.4 .الاتهامات بالباطنية ودورها في تشكيل الموقف من الإحراق:

نأتي لتحليل الاتهامات بالباطنية، ونحن نعلم أن الفقهاء أنكروا على الغزالي الخوض في الفلسفة وتشربه بعضا منها، ورفضوا أقواله التي يتصوف فيها، فنجد أنه من الطبيعي أن تؤخذ عليه بعض المآخذ الباطنية لوجود تقاطعات بين الباطنية والفلسفة والتصوف.

فهذا أبو الوليد الطرطوشي أثناء وصفه لكتاب الإحياء ومحتواه، ذهب إلى أن الغزالي يقول بقول الباطنية: "وهذا فعل الباطنية وأهل الدغل"،[84] فيما أشار مصدر إلى أن من بين الأمور التي أخذت على تواليف الغزالي الإشارات الباطنية.[85]

وهذا ما قد يكون من الباطنية من آراء الغزالي:

- قول منسوب له حول أن النبوة مكتسبة،[86] يصف الطرطوشي كتاب أبي حامد الغزالي الإحياء: "... ثم شبكه بمذاهب الفلاسفة ومعاني رسائل إخوان الصفا، وهم قوم يرون النبوة مكتسبة"، وهذا الكلام

في الحقيقة لا يدل أن الغزالي تبنى القول باكتساب النبوة، إنما يبين أن الطرطوشي أراد أن يظهر سوء الفرقة التي نهل منها الغزالي حسب رأيه، ويؤيد ذلك أننا نجد ما يناقض ذلك تماما في كتابات الغزالي حول موضوع النبوة، مثل قوله في كتابه معارج القدس: "اعلم أن الرسالة أثرة علوية، وحظوة ربانية، وعطية إلهية، لا تكتسب بجهد، ولا تنال بكسب".[87]

- قوله عن علم المكاشفات: "وأسرار هذا العلم لا يجوز أن تسطر في كتاب، فقد قال العارفون إفشاء سر الربوبية كفر"،[88] ورأيه في أن بعض العلم يجب كتمانه حسب المتعلم وحسب العصر الذين يكون فيه العالم، وحالة الشبهات المنتشرة في ذلك البلد،[89] والمازري يقول معلقا عن هذه العلوم التي لايري الغزالي بوضعها في الكتب: "فليت شعري أحق هو أم باطل؟ فإذا كان باطلا فصدق، وإن كان حقا، وهو مراده بلا شك، فلم لا يودع في الكتب؟ ألغموضه ودقته، فإن كان هو فهمه، فما المانع أن يفهمه غيره".[90]

لمواصلة مناقشة مدى كون هذه الانتقادات هي الأكثر حسما لتقرير المصادرة من غيرها، يجب أن نعرف أن الغزالي، ألف في الرد عليها كتابا مشهورا سماه: فضائح الباطنية، وهذا الكتاب قام بنقض الباطنية، وأصابها في الصميم،[91] وقد فصل حكمه فيهم، فكفر معظمهم، وبدع البقية من العامة الجهال.[92]

5.4 .ضعف أحاديث الإحياء ودوره في تشكيل الموقف من الإحراق:

كتب الغزالي الإحياء ليكون كتابا دينيا شاملا، فضمنه العقيدة والعبادات والمعاملات، وكان لابد لكل هذا العلم من أدلة فاستشهد الغزالي بالقرآن والحديث وأقوال السلف، ولما اطلع العلماء على الإحياء عابوا عليه ضعف الكثير من الأحاديث، وكانت بعض الأحاديث موضوعة، والغزالي بنفسه يقر بهذا العيب في كتاب آخر ألفه في نفس فترة تأليفه للإحياء، حين قال: "... وبضاعتي في الحديث مزجاة".[93]

يقول أبو الوليد الطرطوشي عن الإحياء: "شحن أبوحامد الإحياء بالكذب على رسول الله، فلا أعلم على بسيط الأرض أكثر كذبا منه"،[94] وقال في موضع آخر: "وثخن كتابه بالموضوعات".[95]

فمن أصل 5600 حديث في الإحياء مع المكرر، أوصل الحافظ العراقي الأحاديث التي لا أصل لها إلى حوالي 305 حديث،[96] فيما تتراوح أحاديث الإحياء الأخرى ما بين الصحيح والضعيف.

وجد البعض من علماء المغرب والأندلس أن وجود الأحاديث الضعيفة في الإحياء دليل على أن الكتاب غير موثوق، ولعل معارضي الإحراق تساهلوا مع وجودها بحجة أن الغزالي استدل بها في الترغيب والترهيب والفضائل، وليس في العقيدة والأحكام، كما يجوّز ذلك الكثير من علماء الإسلام.[97]

5. الخاتمة:

بعد استعراض تفاعل فقهاء الغرب الإسلامي مع الإحياء خصوصا، وكتب أبي حامد الغزالي عموما، ثم استعراض تباين المواقف تجاه قرار السلطة المرابطية بإحراقه والمصادرة له، ومحاولة تحليل تلك المواقف وأهم دوافعها، سواء التي أعلنها أصحابها، أو التي وصفت بأنها مضمرة، يمكن أن نقدم بعض النتائج كما يلي:

لا نجد قوة للطرح القائل بأن الإحياء أحرق بسبب مواقف الغزالي الناقدة للفقهاء وعلماء الدنيا، خاصة أن الغزالي انتقد من الفقهاء الذين يجدون الرخص للأمير، ويحاولون تطويع النصوص الدينية لصالحه، فيما أظهرت المصادر أن الأمير يوسف كان أقرب للعابد التقي منه للسلطان المتغلب، وأنه لم يكن له نفوذ على الفقهاء بقدر نفوذ الفقهاء عليه، نفوذ عبر عنه البعض بالديكتاتورية الدينية، وعبر عنه آخرون أكثر تحريا للدقة بالحضور السياسي القوي والراسخ، فيبعد أن يكون العالم المطاع هو نفسه عالم الدنيا، ثم إننا وجدنا تأييدا للإحراق من خارج البلاط المرابطي وبنفس المؤاخذات نوعا وشدة، فيبعد للمرة الثانية أن يكون عالم الدنيا هو نفسه من يعيش في بلاد يحكمها الفاطميون، وهو بمذهب مالكي وبعقيدة سنية أثرية، ونقصد هنا الإمام أبو الوليد أبو بكر الطرطوشي (520هـ/1126م) على سبيل المثال. وهذا يقودنا للاستنتاج أن الغزالي انتقد علماء الدنيا بطريقة متوازنة، وأن انتقاده هذا كان عاديا، ولم يكن هو الذي جعل الإحياء في أزمة عند المرابطين أو عند علماء الغرب الإسلامي الذين أيدوا إحراقه.

كانت فلسفة الغزالي من ضمن تبريرات مؤيدي عمليات الإحراق الذي مس الإحياء، وقد قادتنا رغبتنا لمعرفة عمق وحقيقة هذا التبرير إلى محاولة معرفة أهم آراء الغزالي الفلسفية في البداية، ثم محاولة معرفة

كيف تعامل المرابطون مع الفلسفة في توجههم السياسي والديني، فكان واضحا أن الغزالي وإن لم يستطع التخلص من بعض الأفكار الفلسفية التي شابت كتبه، إلا أنه كان هادما لأغلب أجزاء الفلسفة الأخرى، وكان أغلب ما طرحه هو في الحقيقة انتصار للفقهاء على الفلاسفة، ولا أبرز من تسمية كتابه تهافت الفلاسفة، ليدل على توجهه العام في هذا الموضوع، وليضيف الفلاسفة بعده وإلى الآن بنقدهم للكتاب إثباتا آخر أن الغزالي لم يكن في صفهم. وعليه فإننا نأخذ من هذا أن الغزالي تعرض للانتقاد بسبب فلسفته من دون أن تكون هذه الانتقادات سببا حاسما في جعل فقهاء الغرب الإسلامي يؤيدون إحراق كتبه.

المذهب الشافعي للغزالي وعقيدته الأشعرية لم تكن محل انتقاد من الفقهاء المؤيدين للإحراق، ولا نستشف من خلال تحليلنا لأخبار حوادث الإحراق أن المذهب والعقيدة كانت دوافع خفية حركت تأييد إدانة الإحياء، فقد رأينا أن الكثير من الانتقادات التي ساقها فقهاء المغرب من المالكية وافق عليها فقهاء شافعية، كما رأينا أن الفقهاء الأشاعرة أيدوا إحراق كتب الغزالي مثلهم مثل غيرهم من السنة الأثرية.

تخللت بعض الآراء الباطنية الإحياء، وبعد تتبعها ومحاولة التحقق منها في كتب الغزالي تجد أن أغلبها جاء في سياقات كان الغزالي يتكلم فيها عن التصوف، مثل تحريم كشف سر الربوبية أو منع المكاشفين من إفشاء سر القدر وغيرها، وعندما نذهب لآراء باطنية أخرى، لا نجد إلا ما جعله الغزالي كفرا أو ضلالا، فهو الذي كتب كتابا أسماه فضائح الباطنية، وهو اسم له معنى، فيتضح لنا من هذا أن مؤيدي الإحراق لم ينتقدوا باطنية حقيقية في فكر الغزالي بل مجرد شوائب أتى بها الغزالي مع توجهاته الأخرى.

اتخذ تأييد الإحراق مبرر الأحاديث الضعيفة والموضوعة في الإحياء، وقد كانت في سياقات استدل بها الغزالي غالبا عن موضوعات تخص الترغيب وبعض الفضائل، ونجد أن هذه الأحاديث لا يستدل بها على قضايا الفلسفة عادة، ولما كان وجود الأحاديث الضعيفة حقيقة، فإنه لا يصلح أن نقول إنها موجودة لذاتها،

بل هي موجودة لأن الغزالي استدل بها على آراءٍ تتعلق بالزهد والتصوف، فيحسن أن نختار الآن القول بأن تأييد الإحراق كان لوجود تصوف استدل عليه بأحاديث ضعيفة أو موضوعة.

صحيح أن الكثير من الفقهاء تحفظوا على قرار السلطة إحراق الإحياء، لكن لم تأتي معارضة الإحراق الصريحة والشديدة في المغرب والأندلس بداية الأمر إلا من المحسوبين على التصوف، وكان لحاق الدعوة الموحدية بركب المعارضين الصريحين هو استجابة لتوظيف سياسي أراده ابن تومرت ليس إلا، أما عن المتصوفة فقد استقبلوا الإحياء بترحاب شديد، وجعله أئمتهم مرجعا لطريقتهم وعلومهم، ثم قابلوا أوامر السلطة المرابطية بالعصيان وإصدار فتاوى متحدية، كما جاء في عرضنا سابقا، أما المؤيدون للإحراق فقد أظهروا كثيرا رفضهم لما أسموه دخول الغزالي في علم الخواطر والأحوال ومرامز الصوفية، وكانت أكثر المؤاخذات على الإحياء من هذا الجانب، والغزالي بنفسه اختار لنفسه هذا الطريق ليكمل فيه رحلته في البحث عن الحقيقة، وقد رأينا أن الاتهامات الأخرى رغم كونها داعمة إلا أنها لم تكن فيصلية في تأييد بعض الفقهاء لعمليات الإحراق، وبهذا سنتجه إلى أن محتوى الإحياء من التصوف المشوب ببعض الباطنية، والمدعوم بأحاديث ضعيفة، هو الحاسم في خلق التأييد حول إدانته وإحراقه.

إن طريقة الغزالي في البحث عن الحقيقة، وهو الذي خاض في مطالب الطالبين خوض الجسور على حد تعبيره، بالإضافة إلى انعكاسات بيئته المشرقية المزدحمة بالاختلافات المذهبية والعقدية، جعلته يريد إحياء علوم الدين بمشروع كامل يكون التصوف فيه محورا أساسيا، وقد توجه بمشروعه لعموم المسلمين وأئمتهم، ولم يكن مقتصرا على محاولة تقنين التصوف والمدافعة عنه مثل القشيري، وهذا ما قد يكون سببا في نظر الفقهاء إليه كتهديد توجب رفضه من دون المصنفات الصوفية الأخرى.

في الحقيقة ليس شرطا أن يتفق الفقهاء على سبب واحد لكي يحرموا أو يبدعوا كتابا أو عالما، فقد يكون للكتاب أو العالم من الأفكار المتنوعة ما تجلب عليه عداءات بنفس تنوع أفكاره، وحينها ستجلب عليه أيضا من الأنصار بقدر ذلك التنوع، وهكذا تصنع الإنجازات الكبيرة التباين في المواقف حولها، ولن يكون هذا التباين إلا دليلا على حجم التأثير الذي توقعه المتفاعلون مع ذلك الإنجاز.

6. الهوامش

[1] أشارت الكثير من المصادر إلى وجود كتاب الإحياء لدى المغاربة والأندلسيين، قبل فتاوى الفقهاء وقرار السلطان بمصادرته، مثل وجوده عند الأمير المرابطي ميمون بن ياسين. أبو مُحَمَّد حسن بن القطان المراكشي، **نظم الجمان لترتيب ما سلف من أخبار الزمان**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990م، ص70؛ ووجود الكتاب عند الفقيه أبي الحسن بن حرزهم، أبو العباس بن قنفذ، **أنس الفقير وعز الحقير**، المركز الجامعي للبحث العلمي، الرباط، 1965م، ص13.

[2] مُحَمَّد المنوني، **حضارة الموحدين**، ط1، دار توبقال، الدار البيضاء، 1989م، ص192.

[3] شمس الدين الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، مؤسسة الرسالة، دمشق، 1985م، ج19، ص336.

[4] عبد الله عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، ط4، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997م، ج3، ص411.

[5] لخضر بولطيف، **فقهاء المالكية والتجربة السياسية الموحدية في الغرب الإسلامي**، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا، 2009م، ص87.

[6] عبد الواحد بنصبيح، **قضية إحراق كتاب الإحياء الأسباب والمبررات**، مجلة الإحياء، الرباط، ع6، 1995م، ص115.

[7] أبو حامد الغزالي، **إحياء علوم الدين**، ط1، دار المعرفة، بيروت، 1982م، ج1، ص24.

[8] **المصدر نفسه**، ج1، ص24.

[9] الطاهر المعموري، **الغزالي وعلماء المغرب**، ط1، دار التونسية للنشر، تونس، 1990م، ص13.

[10] عبد الله عنان، **دولة الإسلام**، مرجع سابق، ص431.

[11] حسين مؤنس، **نصوص عن فترة الانتقال من المرابطين إلى الموحدين**، مكتبة الثقافة، القاهرة، 2000م، ص17.

[12] رينهارد دوزي، **ملوك الطوائف ونظرات في تاريخ الإسلام**، ط1، دار كلمات عربية، القاهرة، 2012م، ص123.

[13] المراكشي، **المعجب**، مصدر سابق، ص130.

[14] النويري، **نهاية الأرب**، مصدر سابق، ج24، ص273.

[15] أبو العباس الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، دار الكتاب، الدار البيضاء،1997م، ج2، ص67.

[16] عبد الله عنان، **دولة الإسلام**، مرجع سابق، ج3، ص411.

[17] عبد الواحد المراكشي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، ط1، المكتبة العصرية، بيروت، 2006م، ص131.

[18] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مصدر سابق، ج20، ص124.

[19] أبو حامد الغزالي، **المنقذ من الضلال**، تحقيق عبد الحليم محمود، ط8، دار الكتب الحديثة، القاهرة، 1974م،

[20] ابن القطان، **نظم الجمان**، مصدر سابق، ص 70

[21] مؤلف مجهول، **الحلل الموشية في ذكر الأخبار المراكشية**، ط1، دار الرشاد، الدار البيضاء، 1979م، ص104

[22] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مصدر سابق، ج19، ص423.

[23] الناصري، **الإستقصا**، مصدر سابق، ج2، ص67.

[24] ابن عذارى، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، ط3، دار الثقافة، بيروت، 1983م، ج4، ص59.

[25] ابن القطان، **نظم الجمان**، مصدر سابق، ص70.

[26] ابن الزيات التادلي، **التشوف إلى رجال التصوف**، ط2، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1997م، ص145.

[27] المراكشي، **المعجب**، مصدر سابق، ص131.

[28] حسين مؤنس، **نصوص**، مصدر سابق، ص17-21.

[29] هو أبو عبد الله مُحَمَّد بن حمدين قاضي قرطبة، مالكي، عرف بالذكاء والبراعة في اللغة والأصول والشعر، توفي 508هـ. أبو القاسم بن بشكوال، **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1955م، ص539-540.

[30] ابن القطان، **نظم الجمان**، مصدر سابق، ص 70.

[31] هو أبو عبد الملك مروان بن عبد الملك، تولى قضاء المرية بتعيين من طرف ابن حمدين قاضي قرطبة لدى المرابطين. مُحَمَّد ابن عبد الله ابن الأبار، **التكملة لكتاب الصلة**، تحقيق: عبد السلام الهراس، ط1، دار الفكر، بيروت، 1995م، ج2، ص184.

[32] ابن القطان، **نظم الجمان**، مصدر سابق، ص89.

[33] هو أبو بكر مُحَمَّد بن الوليد الطرطوشي، ويعرف أيضا بابن أبي رندقة، فقيه مالكي، أصولي، محدث، مفسر، شاعر، ولد في مدينة طرطوشة بالأندلس، يعد من كبار أئمة المالكية، كان صاحب نظرة سياسية، عاش زمنا في الإسكندرية وفيها توفي سنة 520هـ. ابن عميرة الضبي، **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**، ط1، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م، ص135-138؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مصدر سابق، ج19، ص490-496.

[34] الذهبي، **سيرأعلام النبلاء**، مصدر سابق، ج19، ص490.

[35] هو أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، فقيه مالكي، لغوي، مؤرخ، وشاعر، تولى منصب القضاء في سبته ثم في غرناطة، توفي في مراكش سنة 544هـ. برهان الدين ابن فرحون، **الديباج المذهب**، دار التراث، القاهرة، ج2، ص46–52؛ أبو العباس بن خلكان، **وفيات الاعيان**، ط1، دار صادر، بيروت، 1972م، ج3، ص483.

[36] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مصدر سابق، ج19، ص327.

[37] ابن عذارى، **البيان المغرب**، مصدر سابق، ج4، ص59.

[38] هو مُحَمَّد بن علي بن عمر التميمي المازري، فقيه مالكي، محدث، ولد بالمهدية بتونس، وأصل عائلته من مازرة بصقلية، لقب بإمام المالكية لسداد فتواه واتقاد ذهنه، توفي بالمهدية سنة 536هـ. القاضي عياض، **الغنية في شيوخ القاضي عياض**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982م، ص65؛ ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، مصدر سابق، ج4، ص285.

[39] تاج الدين السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، دار هجر، ط2، القاهرة، 1992م، ج6، ص240.

[40] أبو العباس المقري التلمساني، **أزهار الرياض**، ط1، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، 1939م، ج3، ص166.

[41] هو أبو بكر مُحَمَّد بن عبد الله بن العربي، فقيه مالكي ومفسر ورحالة، ولد بإشبيلية في الأندلس، وعرف برحلته ونقده للفرق كالمعتزلة وغيرها، توفي سنة 543هـ. للمزيد انظر/ القاضي عياض، **الغنية**، مصدر سابق، ص66.

[42] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مصدر سابق، ج19، ص337.

[43] **نفسه**.

[44] مُحَمَّد بن عبد الله بن تومرت أصله من منطقة السوس، عالم فقيه صاحب الدعوة الموحدية المشهورة التي تقوم على التنزيه والتوحيد، مؤسس دولة الموحدين، توفي قرب مراكش سنة 524هـ. المراكشي، **المعجب**، مصدر سابق، 136.

[45] ابن القطان، **نظم الجمان**، مصدر سابق، ص73.

[46] هو علي بن مُحَمَّد بن عبد الله الجذامي، فقيه مفتي، عالم بالقراءات السبع ضابط لهم، أندلسي من المرية، عرف بتصوفه. ابن عبد الملك المراكشي، **الذيل والتكملة**، ط1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 2012م، ج3، ص259؛

[47] ابن القطان، **نظم الجمان**، مصدر سابق، ص89.

[48] ابن الأبار، **التكملة لكتاب الصلة**، مصدر سابق، ج2، ص184.

[49] **المصدر نفسه**، ج3، ص182.

[50] هو عبد الله أبو مُحَمَّد المليجي الرجراجي، متصوف زاهد غلب عليه الورع، اشتغل بالتدريس، قطن أغمات وريكة. للمزيد نظر/ ابن الزيات، **التشوف إلى رجال التصوف**، مصدر سابق، ص145.

[51] **نفسه**.

[52] هو أبو الحسن علي بن حرزهم الفقيه الزاهد الورع، من المتصوفة، من مدينة فاس، توفي سنة 559هـ. للمزيد انظر/ أحمد بابا التنبكتي، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، ط2، دار الكاتب، طرابلس، 2000م، ص309.

[53] ابن قنفذ، **أنس الفقير وعز الحقير**، مصدر سابق، ص13.

[54] أبو الفضل يوسف بن مُحَمَّد بن يوسف التوزري، فقيه مجتهد، نحوي، صوفي، وشاعر، جمع بين علوم الشريعة والتصوف توفي بالقلعة سنة 513هـ. ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة**، مصدر سابق، ج5، ص353.

[55] ابن الزيات، **التشوف إلى رجال التصوف**، مصدر سابق، ص96.

[56] ابن قنفذ، **أنس الفقير وعز الحقير**، مصدر سابق، 108.

[57] ابن عبد الملك، **الذيل والتكملة**، مصدر سابق، ج3، ص259.

[58] عبد الله عنان، **الدولة الإسلامية**، مرجع سابق، ج3، ص89.

[59] الغزالي، **المنقذ من الضلال**، مصدر سابق، ص176-177.

[60] الغزالي، **إحياء علوم الدين**، مصدر سابق، ص148.

[61] ابن الزيات، **التشوف**، مصدر سابق، ص36.

[62] ابن خلكان، **وفيات الأعيان**، مصدر سابق، ج6، ص217.

[63] مثل انتقادات ابن رشد الحفيد للغزالي في الفلسفة وغيرها.

[64] ابن الزيات، **التشوف**، مصدر سابق، ص96.

[65] ابن قنفذ، **أنس الفقير وعز الحقير**، مصدر سابق، ص75.

[66] ابن قنفذ، **أنس الفقير وعز الحقير**، مصدر سابق، ص16، ابن الزيات، **التشوف**، مصدر سابق، ص225.

[67] مرتضى الزبيدي، **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين**، دار الكتب العلمية، بيروت، 1989م، ص43.

[68] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مصدر سابق، ج19، ص327.

[69] **المصدر نفسه**، ج19، ص332.

[70] أبو حامد الغزالي، **المقصد الأسنى**، ط1، دار الجفان والجابي، ليماسول، 1987م، ص153.

[71] الغزالي، **إحياء علوم الدين**، مصدر سابق، ج3، ص86.

[72] أبو حامد الغزالي، **مشكاة الأنوار**، تحقيق، أبو العلا عفيفي، ط1، الدار القومية، القاهرة، 1964م، ص40.

[73] الغزالي، **المنقذ من الضلال**، مصدر سابق، ص178.

[74] الغزالي، **إحياء علوم الدين**، مصدر سابق، ج1، ص22؛ الغزالي، **المنقذ من الضلال**، مصدر سابق، ص138

[75] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مصدر سابق، ج19، ص327.

[76] **المصدر نفسه**، ج19، ص494.

[77] السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، مصدر سابق، ج6، ص240.

[78] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مصدر سابق، ج19، ص494.

[79] **المصدر نفسه**، مصدر سابق، ج19، ص337.

[80] الزبيدي، **إتحاف السادة المتقين**، مصدر سابق، ج1، ص44.

[81] السبكي، **طبقات الشافعية الكبرى**، مصدر سابق، ج6، ص241.

[82] أبو حامد الغزالي، **المستصفى**، تحقيق، مُحَمَّد عبد السلام عبد الشافي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1993م.

[83] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مصدر سابق، ج19، ص494.

[84] **نفسه**.

[85] أبو القاسم البرزلي، **جامع مسائل الأحكام**، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2002م، ج6، ص401.

[86] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مصدر سابق، ج19، ص334.

[87] أبو حامد الغزالي، **معارج القدس في مدارج معرفة النفس**، ط2، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1975م، ص130.

[88] الغزالي، **إحياء علوم الدين**، مصدر سابق، ج4، ص246.

[89] **المصدر نفسه**، ج1، ص99.

[90] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مصدر سابق، ج19، ص342.

[91] محمود زقزوق، **المنهج الفلسفي بين الغزالي وديكارت**، ط1، دار المعارف، القاهرة، 1998م، ص53.

[92] أبو حامد الغزالي، **فضائح الباطنية**، تحقيق: عبد الرحمن بدوي، ط1، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1964م، ص2.

[93] أبوحامد الغزالي، **قانون التأويل**، تعليق: محمود بيجو، ط1، دمشق، 1993م، ص30.

[94] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مصدر سابق، ج19، ص334.

[95] **المصدر نفسه**، ج19، ص341.

[96] الحافظ العراقي، **المغني عن حمل الأسفار**، مصدر سابق، ص7-1275.

[97] الألباني، **صحيح الترغيب والترهيب**، مرجع سابق، ج1، ص48.